

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات

الدكتور: قبايلي محمد

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الملخص:

يواجه الاقتصاد العربي والجزائري بصفة خاصة في السنوات الأخيرة جملة من المشاكل والصعوبات تحول دون بلوغ الأهداف التي سطرته الدولة في مجال التنمية الاقتصادية متأثرا بالانهيار المفاجئ لأسعار النفط، وهذا نتيجة السياسات الريعية التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة التي رهنت الاقتصاد الوطني بالاعتماد الشبه الكلي في صادراتها على المحروقات بنسبة تفوق 95% مما أجبر الدولة على البحث عن بدائل قطاعية للمحروقات من بينها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي اعتمدت عليها العديد من الدول وحققنت من ورائها دفعا ونموا وتنوعا اقتصاديا كبيرا من خلال رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة وخلق فرص عمل جديدة و الإسهام في تنوع الإنتاج بالإضافة إلى زيادة القدرة على المنافسة، إلا أن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم يرق بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه. وتتضمن هذه الورقة البحثية أهم المعوقات التي تحول دون تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومقارنتها بما هو عليه الحال في بعض الدول العربية مع اقتراح بعض الحلول والتوصيات لتفعيل هذا القطاع في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات والتحديثات والتي قسمناها إلى ثلاث محاور: إجراءات قانونية وإجراءات مالية اقتصادية وإجراءات تنظيمية.

الكلمات الدالة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - التنمية المستدامة -

Abstract:

The Arab economies, and Algerian In particular have faced a number of problems and difficulties in the past few years, which have prevented the achievement of the goals set by the State in the field of economic development. This is the result of the successive

policies of successive governments that have depended on the national economy to rely almost entirely on their hydrocarbon exports. Exceeded 95%, forcing the state to search for sectoral alternatives to hydrocarbons, including the sector of small and medium enterprises, which relied on many countries and achieved a great impetus and growth and economic diversification by raising the level of In all business Coronary activities and create new job opportunities and contribute to the diversification of production in addition to increasing the ability to compete, but the reality of small and medium-sized enterprises in Algeria have not yet rise to the level that ensures attainment of the desired objectives.

This research paper includes the most important obstacles to the development of small and medium enterprises in Algeria and compare them with what is the case in some Arab countries, with the suggestion of some solutions and recommendations to activate this sector in Algeria by taking a number of measures and updates, which we divided into three axes: legal procedures and financial procedures And regulatory actions.

Key: Small and Medium Enterprises - Sustainable Development

تمهيد:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم أحد أهم الخيارات الاقتصادية والاجتماعية في العالم حيث تُحظى باهتمام كبير من قبل العديد من الدول كونها تمثل موردا اقتصاديا هاما وأساسيا لها، لما لها من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية، إذ تعمل على زيادة الدخل الوطني كما أن لها دور أساسي في توزيع الصناعات وتنوع الهيكل الصناعي والمحافظة على استمرارية المنافسة، كما أنها توفر عددا معتبرا من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة وهذا كله يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

في هذا السياق، بادرت الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات و التشريعات القانونية و مجموعة من برامج الدعم والتمويل وذلك بهدف توفير المناخ الملائم لنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ما يُمكنها من الاستمرار و المحافظة على حصصها السوقية من جهة و النفاذ إلى الأسواق الوطنية وحتى العالمية من جهة أخرى وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانيات التي

عرفها الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى الارتقاء أكثر بهذا القطاع. لكن بالرغم من كل هذه المحاولات إلا أن سياسة دعم هذه المؤسسات في الجزائر لم تحقق الأهداف المرجوة، حيث كشف خبراء اقتصاديون بمناسبة الأسبوع العالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2017 الذي ينظم على مستوى أزيد من 130 دولة حول العالم منها الجزائر، أن هذه الأخيرة خسرت رهان إنشاء 2 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة الذي أعلنته قبل بداية سنة 2000.

فما هي أهم معيقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟ و ما هي استراتيجيات تنميتها وتفعيلها ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات يتعين علينا التطرق إلى العنصرين التاليين: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (المحور الأول) وأهم معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومتطلبات تنميتها (المحور الثاني).

المحور الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نشطت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحقبة الاستعمارية بصفة معتبرة إلا أنها كانت حكرا على المعمرين حيث كانت حوالي 98% من منظومة هذه المؤسسات مملوكة للمستوطنين الفرنسيين والأجانب، والنسبة المتبقية أي حوالي 2% تعود للجزائريين وهي تتسم بمحدوديتها من حيث العدد ومن حيث الجدوى الاقتصادية خاصة من حيث مساهمتها في القيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل... الخ¹.

أما بعد الاستقلال فقد مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بظروف صعبة نوعا ما، حيث كان الرهان الحقيقي للبلد في البداية هو بعث نشاط اقتصادي وطني في إطار الاستقلال التام، وقد عرف الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مراحل أساسية هي:

1 - خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 222.

- الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1989.

مرحلة ما بعد الاستقلال من سنة 1962 إلى سنة 1979 (أولا) ثم مرحلة الإصلاحات 1980-1992 (ثانيا) وأخيرا مرحلة الانتقال من الاقتصاد الإداري إلى الاقتصاد المنفتح من 1993 إلى يومنا هذا.

أولا: مرحلة ما بين 1962 – 1979

بعد الاستقلال وجدت الحكومة الجزائرية المؤقتة آنذاك نفسها عاجزة عن تسيير المؤسسات المتوقفة نتيجة الهجرة الجماعية للفرنسين وهذا لعدة أسباب من بينها الافتقار للموارد البشرية المؤهلة وكذا التدهور الكبير في حالة الكثير من هذه المؤسسات، الشيء الذي جعل الدولة تصدر الأمر رقم 20/62 الصادر في تاريخ 21 سبتمبر 1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة والمرسوم رقم 02/62 الصادر في تاريخ 22 أكتوبر 1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة والمرسوم رقم 38/62 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة.

وفي ظل هذه المعطيات ونظرا لرغبة الدولة الجزائرية في الحفاظ على سيادتها الوطنية وتحقيق استقلالها الاقتصادي بعد الاستقلال السياسي، قامت الحكومة آنذاك بتبني الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الأولوية على حساب القطاع الخاص الذي هُمل بشكل كبير أي أن الدولة هي المقاول الرئيسي في البلاد.

واتجهت الحكومة في هذه المرحلة للاعتماد على الصناعات الثقيلة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة لها، فخلال الفترة الممتدة من 1965 إلى 1970 شيدت الدولة ما يفوق العشرين مؤسسة وطنية قصد خلق وتشيد قاعدة ونواة صناعية كبرى¹، الأمر الذي انعكس سلبا على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام ونفش الأمر بالنسبة للمؤسسات المملوكة للقطاع الخاص حيث انحصر دورها في تحقيق التنمية المحلية وتلبية الاحتياجات المتزايدة من السلع والخدمات للقطاع الصناعي (المشاريع الكبرى). ويمكن القول أن تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 1962-1979 تميز ببطيء شديد،

¹ - Mohand Arezki, *La création d'entreprises en Algérie*, Cahiers du CREAD n°73, 2005, -

وكانت هذه المؤسسات تنقسم إلى: مؤسسات صغيرة ومتوسطة تابعة للقطاع العام و مؤسسات صغيرة ومتوسطة تابعة للقطاع الخاص.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام:

كانت هذه المؤسسات تخضع في تسييرها مباشرة للجماعات المحلية (البلدية، الولاية) التي أخذت على عاتقها مهمة تنظيم وضمان تطوير هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقد حاولت الحكومة ترجمة أهدافها المتعلقة ببعث نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية في هذه المرحلة بتبني سياسة تنموية وتطويرية من خلا المخططات المختلفة كالمخطط الثلاثي 1967-1969 والمخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني وذلك بتطبيق ثلاث برامج تنموية تتمثل فيما يلي:

- البرنامج الأول : (1967- 1969) ويتضمن استرجاع المقاولات التي خلفها الاستعمار وتحويلها إلى مقاولات عامة محلية تهتم بتطوير النشاطات والصناعات الحرفية والتقليدية في إطار البرامج الخاصة مدفوعة من وزارة الصناعة .

- البرنامج الثاني : (1970/1973) وفيه تطور نشاط المقاولات المحلية ضمن برنامج التجهيز المحلي انطلاقا من المخطط الرباعي الأول الذي سمح بتسجيل هذه النشاطات ضمن المخطط الوطني للتنمية.

- البرنامج الثالث : (1974/1977) تضمن تطبيق برنامج الصناعات والنشاطات المحلية الذي عُد بمثابة الانطلاقة الفعلية لتطوير وتنمية النشاط المقاولاتي، حيث تم إنشاء وحدات محلية صغيرة ومتوسطة تعمل على دعم مجهودات التنمية اللامركزية، ورغم كل هذه المجهودات المبذولة من قبل الدولة إلا انه خلال هذه الفترة الممتدة من 1963 الى 1969 تميزت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالضعف الشديد وذلك نظرا لضعف وتواضع الإمكانيات المادية والبشرية بالإضافة إلى انشغال السلطات بمشاكل التنظيم الإداري¹، حيث نسبة المشاريع المنجزة لم تتجاوز 19% وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

¹ - محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي: مثال الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1990، ص 370 وما بعدها

جدول رقم (1): معدلات انجاز وحدات صناعات الإنتاج المحلية سنة 1978

نوع الصناعات	عدد المشاريع المسجلة	عدد المشاريع المنجزة	المشاريع الولائية	المشاريع البلدية	معدل الانجاز
مواد البناء	268	33	17	16	12
صناعات معدنية	84	14	11	03	17
الخشب والورق	75	22	14	08	29
النسيج	32	02	02	-	06
صناعات غذائية	19	08	01	07	42
صناعات تقليدية	72	51	03	48	70
خدمات حرفية	50	04	04	-	08
كميائية صغيرة	11	-	-	-	-
سياحية محلية	133	10	10	-	4.5
المجموع	744	144	62	82	19

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي: مثال الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1990، ص 371

من خلال الجدول يتضح أن وتيرة انجاز الدولة الجزائرية للمشاريع كانت جد بطيئة ومرد ذلك يعود لصعوبات التمويل وكذا نقص اليد العاملة المؤهلة بالإضافة إلى افتقاد

الجماعات المحلية لوسائل الانجاز اللازمة وهو ما توضحه نسبة الانجاز المتدنية، ناهيك عن وجود صناعات لم ينجز منها أي مشروع كما هو الحال للصناعات الكيماوية، ومع ذلك توجد بعض الصناعات التي لوحظ بها تقدم نسبي كما هو الحال بالنسبة للصناعات التقليدية والغذائية.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص :

إن السياسات والاختيارات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر بعد استقلالها والقائمة على مبادئ التسيير الاشتراكي تسببت في الحد من تواجد وتطور المقاولات الخاصة في الجزائر، زد على ذلك قيام الدولة الجزائرية بتحويل المؤسسات الخاصة التي خلفها الفرنسيون إلى مؤسسات وطنية بداية من سنة 1967م، كل هذا ساهم في تهميش القطاع الخاص وحرمانه من لعب دور بارز في تنمية الاقتصاد الوطني

ثانيا: مرحلة ما بين 1980 – 1988

تميزت هذه المرحلة بصدر أول قانون يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص رقم 82 – 11 المؤرخ في 21 أوت 1982، مما يظهر اهتمام وتحول الدولة ولو نسبيا بالقطاع الخاص رغم مجموعة الشروط التي فرضها هذا القانون على القطاع المستثمرين الخواص والتي تمثلت فيما يلي¹:

- ضرورة الحصول على موافقة مبدئية على كل المشاريع الاستثمارية الخاصة.
- عدم تجاوز التمويل البنكي لنسبة 30% من المبلغ الكلي للاستثمار المعتمد.
- لا يمكن أن يتجاوز مبلغ الاستثمار 30 مليون دينار لمؤسسات الأموال و 10 مليون دينار لمؤسسات الأشخاص.
- منع تملك عدة مشاريع لنفس الشخص في نفس الوقت.

قامت أيضا في هذه الفترة الدولة الجزائرية باتخاذ مجموعة من المحاولات المحتشمة لصالح المقاولات الخاصة في ضل استمرار الاختيار الاشتراكي، كإنشاء ديوان وطني خاص

¹ - مسيكة بوفامة، رابع حمدي باشا، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، les cahiers

بالتوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الاقتصادية الخاصة سنة 1983، بالإضافة إلى إنشاء الغرفة الوطنية للتجارة المتعلقة بالاستثمارات الخاصة سنة 1987. وحملت هذه المرحلة بعض الإصلاحات جسدها الحكومة في المخططان الأول (1980 – 1984) والثاني (1985 - 1989)، فأعيد الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص كما تراجعت سياسة الصناعات المصنعة الكبرى وبدأت الصناعات الصغيرة تأخذ مكانتها في الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه المؤسسات تم تقيدها وتوجيهها نحو القطاعات التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة، حيث أخذت شكل مؤسسات عائلية صغيرة تنشط في قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات ومواد البناء والصناعات الحرفية...الخ¹. ولقد تم في هذه المرحلة أيضا وبالضبط في سنة 1982 إنشاء ما يقارب 12000 مؤسسة صغيرة خاصة، منها حوالي 7000 مؤسسة تنشط في قطاع البناء والباقي ينشط في القطاع الصناعي واستمرت بالتزايد التدريجي، وهذا يعتبر انجاز آنذاك في ظل نقص وصعوبة الحصول على القروض البنكية وضعف إن لم نقل انعدام مساعدات الدولة، بالإضافة إلى البيروقراطية وفساد الإدارة والتمهيش الكبير والمتعمد للقطاع الخاص² والذي دام إلى نهاية سنة 1988 والجدول الموالي يوضح تطور هذه المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (2): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة 1984 – 1988

السنوات	مؤسسات خاصة تشغل اقل من 20 عامل	مؤسسات خاصة تشغل أكثر من 20 عامل	المجموع
1984	11574	785	12359
1986	15997	784	16481
1988	13707	770	14477

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (1989)

¹ - Sadi Nacer-Eddine, **La privatisation des entreprises publiques en Algérie**, 2ème Edition, Office des publications universitaires, Université pierre MENDES, France, 2006, p 28 - 29

² - N.E. Sadi, Op.Cit., p. 29.

من الجدول يلاحظ تذبذب واضح في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يعكس التخطب في خيارات الدولة الاقتصادية بين التوجه الاشتراكي واقتصاد السوق.

ثالثا: مرحلة ما بعد إصلاحات 1988

نتيجة لزيادة الحاجة للمساعدات من المؤسسات المالية والنقدية الدولية جراء الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انخفاض سعر البترول، شرعت الدولة الجزائرية انطلاقا من سنة 1988 في تطبيق حزمة من الإصلاحات الخاصة باستقلالية المؤسسات العمومية وطرق تسيرها، فظهر ما يسمى بصناديق المساهمة مهمتها تسير حق ملكية المؤسسات نيابة عن الدولة¹ التي بقيت كمساهم فقط، وتبعاً لهذه الإصلاحات ظهرت المؤسسة العمومية الاقتصادية وبدأ التوجه نحو انفتاح اقتصادي حقيقي، وتهيئة الإطار العام لخصوصية المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص، حيث شهدت هذه المرحلة تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار. وفي سنة 1991 تم إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم أيضا سنة 1993 صدور قانون الاستثمار الذي كان يهدف إلى ترقية الاستثمار عن طريق إتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين والخوارج والأجانب وكذا تقديم الحوافز والدعم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 وإعطاء القطاع الخاص مكانته الحقيقية، حيث حدد إجراءات التسيير الإداري التي يجب تطبيقها عند إنشاء المؤسسة، كما تضمن في فروعه الأخرى سياسة الدولة لدعم ومساعدة هذا القطاع، والتدابير المتعلقة بتطوير نظام إعلام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتنسيق مع الحركة الجمعوية في المؤسسات، كما أعطى مكانة خاصة للجانب المتعلق بالإعلام الاقتصادي والإحصائي الذي أكد عليه مجلس الحكومة سنة 1998، ونص القانون أيضا على ترقية المقاولات من الباطن²، وأدت هذه السياسة

¹ - سوامس رضوان، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 22 - 23 أبريل 2003، ص 164

² - صالح صالحي، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2004.

التحفيزية إلى زيادة نمو معتبرة في مجموع الاستثمارات الخاصة التي تركزت بصفة أساسية في منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (03) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001 – 2007)

2007	2006	2005	2004	2003	2001	2001	
العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
293946	269806	245842	225449	207949	189552	179893	مؤسسات خاصة
666	739	874	778	778	778	778	مؤسسات عامة
116347	106222	96072	86732	79850	71523	64677	صناعات تقليدية
410959	342788	342788	312959	288577	251853	245348	المجموع

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرات المعلومات الاقتصادية لسنة 2005، 2006 و 2007

من الجدول نلاحظ تزايد مستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للمؤسسات الخاصة وقطاع الصناعات التقليدية وتراجع هام بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع العام ناتج عن عمليات الخصخصة.

المحور الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومتطلبات تنميتها

رغم الأهمية الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورغم العديد من الإجراءات والآليات التي اتخذتها الدولة الجزائرية في سبيل تنمية هذا القطاع من خلال إنشاء هيئات مدعمة ومرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية

لدعم وتشغيل الشباب (ENSEI) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) وصندوق ضمان القروض لم ص م (FGAR) وصندوق ضمان قروض استثمارات لم ص م (CGCI-PME) بالإضافة إلى العديد من الأجهزة المختصة في المرافقة كالمشاتل ومراكز التسهيل، مازالت المقاولاتية تعاني في الجزائر من العديد من المعوقات التي تواجه نموها وتطورها. وسنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على أهم هذه المعوقات (أولا) واقتراح بعض الحلول (ثانيا).

أولا: معوقات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للتعرف على أهم المعوقات التي تعترض نجاح وتطور المقاولاتية في الجزائر نسلط الضوء على الجداول الإحصائية المأخوذة انطلاقا من تقارير ممارسة أنشطة الأعمال بالإضافة إلى ما جاء في نشریات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (04): سهولة بدأ النشاط التجاري في كل من الجزائر وتونس

المؤشر	الجزائر		تونس	
	2010	2015	2010	2015
إنشاء المؤسسات (المرتبة)	136	154	69	60
عدد الإجراءات	14	13	10	10
عدد الأيام	24	22	11	11
التكلفة (الإيرادات للفرد)	12.1	11	5.7	4.2

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من تقارير ممارسة أنشطة الأعمال 2010-2015

من خلال الجدول يتبين لنا أن المناخ الاستثماري المقاولاتي بالجزائر لا يزال متأخرا عن ما هو عليه في تونس وهو ما يوضحه عدد الإجراءات الإدارية لإنشاء مؤسسة جديدة والمقدر بـ 14 / 13 مقابل 10 إجراءات في دولة تونس، أما بالنسبة لمعالجة هذه الإجراءات بالجزائر فيتطلب الأمر من 22 / 24 يوما أما في تونس 11 يوما فقط.

جدول رقم (05): النشاط المقاولاتي في كل من الجزائر وتونس

الدولة	معدل المقاولة الناشئة (%)	معدل امتلاك مؤسسة جديدة (%)	نشاط مقاولاتي في مرحلة الانطلاق TEA(%)	معدل امتلاك مؤسسة موجودة (%)	تحفيز من خلال الضرورة من(%) TEA
الجزائر	11.3	5.6	16.7	4.7	18
تونس	2.2	7.2	9.4	10.2	20

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير GEM 2013.

وفقا للجداول السابقة واعتمادا على ما قامت به وزارة السياحة والصناعات التقليدية من إحصاء لمجموعة من الإختلالات و المعوقات التي حالت دون تطور القطاع السياحي في الجزائر وذلك من خلال الزيارات للمواقع¹ والمنشورة في صفحات نشرات المعلومات الاقتصادية لسنة 2005، 2006 و 2007، قمنا باستخلاص مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تقف حاجزا أمام تطور القطاع السياحي في بلادنا وصنفناها إلى معوقات إدارية وسياسية (أ) ومعوقات مالية واقتصادية (ب) ومعوقات اجتماعية وثقافية (ج)

أ – المعوقات الإدارية والسياسية

بالرغم من التوجيهات والتوصيات لتسهيل المهمة على المقاولين والمستثمرين من قبل الوصاية على القطاع إلا أن صاحب المؤسسة بقي يواجه جملة من الصعوبات يمكن إجمالها فيما يلي²:

- الفساد الإداري وتعقيدات الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية تؤدي إلى لجوء المستثمرين إلى الطرق الغير قانونية كالرشوة والمحسوبية والوساطة لتسهيل الإجراءات والحصول على الخدمة مما يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادلة.

1 - وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص 53-56.

2 - وصاف سعدي - قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والمعوقات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، 2008، ص 47.

- تيري يوسف - محمد ساحل، الاستثمار السياحي في الجزائر، الأهمية والمعوقات، ورقة بحثية، الملتقى الدولي بعنوان: السياحة رهان التنمية المستدامة، يومي 24 و 25 افريل 2012، جامعة البليدة، ص 09

- تعدد المراحل التي يمر عليها المقاول من أجل الوصول إلى تجسيد استثماره، بحيث يضطر لأداء 14 مرحلة كاملة مقارنة بالمغرب وتونس التي يمر فيها بين 5 إلى 9 مراحل إدارية.

- عدم التكامل بين الهيئات المختلفة أدى إلى تداخل الصلاحيات بين هذه الهيئات وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة.

- غموض في بعض النصوص القانونية، الأمر الذي سمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة من منطقة إلى أخرى.

- كثرة الرسوم ومقدارها وعدم قدرة مصالح الضرائب على التكيف مع المستجدات، حيث تشير بيانات بيئة أداء الأعمال التي يعدها البنك الدولي أن بيئة الاستثمار في الجزائر تشير إلى بعدها عن المعدلات العالمية والإقليمية.¹

- العامل الأمني الغير مستتب الذي عانت منه الجزائر خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي ساهم ولازال يساهم ويحول دون تطور المقاولاتية في الجزائر.
ب - المعوقات الاقتصادية والمالية

بالإضافة للعوائق الإدارية والسياسية يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من مجموعة من العوائق الاقتصادية والمالية والتي من أهمها ما يلي²:

- عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يعد عاملا حاسما ومهما لاستقطاب المستثمر المحلي والأجنبي ومنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، ومن أهم مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي التضخم و تخفيض العملة الوطنية وهما سمتان بارزتان في الاقتصاد الجزائري حيث بلغ التضخم سنة 2009 5.74 %.³

- إن إشكالية التمويل وتخلف النظام المصرفي يعد من المشاكل الرئيسية التي تقف كعقبة أمام عملية التنمية وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1 - القنيعي عز الدين، أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2012، ص 75

2 - عبد الرزاق مولاي لخضر، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية -دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2009، ص 143

- يحيى ولد محمود جدو، الاستثمار في البلدان النامية المعوقات وسبل التطوير-دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 73

3 - موقع البنك الدولي : <http://www.albankaldawli.org>.

- مشكلة العقار الصناعي في الجزائر تعد من أهم المعوقات التي تقف أمام تجسيد الاستثمارات على أرض الواقع سواء منها المحلية أو الأجنبية وذلك بسبب ندرته ونظرا كذلك لتعقد إجراءات الحصول عليه من جهة وارتفاع أسعاره من جهة أخرى.
- تعاني الجزائر من نقص فادح في البنية التحتية اثر بالسلب على تطور وانتشار العمل المقاوالاتي في جميع مناطق الوطن خاصة الجنوبية منها.¹
- نقص خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة والصغيرة في المجال الإداري و المالي و حتى الإمكانيات، ويمتاز هذا النوع من المؤسسات في الجزائر بأنماط تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تسوده المنافسة مع غياب تأهيل فعال و سريع لها.²
- ج- المعوقات الاجتماعية والثقافية والتنظيمية
- هناك نوع ثالث من العوائق التي تحد من تطور وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في العوائق الاجتماعية والثقافية والتي نوردتها كما يلي³:
- نقص كبير إن لم نقل غياب الثقافة المقاولتية لدى غالبية شرائح ومكونات المجتمع الجزائري، إضافة إلى تراكم المشاكل الاجتماعية.
- نقص تمويل الجهاز الإنتاجي من جراء الانفتاح الاقتصادي، خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج و التي كانت تضمن استيرادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية.

1 - سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي- وكالة جيجل، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة 2005 ، ص 127

2- مهدي ميلود، دور التمويل الإسلامي في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول "المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية -" بشار 24 - 25 افريل 2006.

3 - عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 251

- عراب عبد العزيز، استراتيجيات تسويق الخدمات السياحية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 157

- قصور في الوعي وعدم الأخذ بكل الأبعاد البشرية والاجتماعية والثقافية للمنطقة من قبل أصحاب المشروعات الاستثمارية عند التخطيط لمشروعاتهم.
- نمو و تطور القطاع غير الرسمي و المتمثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية و المداخل الطفيلية.
- عدم فعالية أساليب التكوين و خاصة في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير واقتصاد السوق، إدارة الأعمال و تسيير المنتج و كذا تقنيات البيع و التصدير.

ثانيا: متطلبات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مما لا شك فيه أن الاستثمار هو أحد العوامل الأساسية في دفع عجلة التنمية والتطور الاقتصادي لأي دولة، وهو الطريق الأمثل لإنشاء ومضاعفة الثروات، وأمام تزايد أهمية ومكانة الاستثمار في الحياة الاقتصادية تسعى العديد من الدول للبحث عن الوسائل والآليات الإستراتيجية بتطبيق سياسات مختلفة تسمح لها بتطوير وتنمية المؤسسات الصغير والمتوسطة.

واعتمدت الجزائر لتحقيق وتفعيل وتحسين مؤشرات مناخ الأعمال على وضع مخططات إنعاشية وضبط وترتيب أولويات النشاطات الصغيرة والمتوسطة على مستوى التراب الوطني كما هو الحال بالنسبة للمخطط التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو القانون رقم 01 - 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الذي كان منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات ص و م، وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها، حيث جاء هذا القانون ليعطي حلولاً للعديد من الإشكاليات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتهدف الدولة من وراء هذه المخططات إلى جعل المفاوالتية إحدى محركات النمو الاقتصادي بتمثين الموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية التي تزخر بها الجزائر واستغلالها في إرساء تنمية مستدامة وجعل الاقتصاد الجزائري من أهم واقوي الاقتصاديات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فرغم حداثة نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وعد تبوؤها المكانة اللائقة بها عل المستوى الاقتصادي الكلي، نضرا لاصطدامها بمجموعة العوائق التي تطرقنا إليها فيما تقدم من البحث، إلا أن خيارها بأن تُشيد اقتصاد قوي يمر حتما عبر بناء مؤسسات اقتصادية قوية ولبلوغ هذه الغاية يجب على الدولة ومن ورائها القائمين على هذا القطاع أن تعمل على تحسين

المناخ الاستثماري (أ) وتقديم تحفيزات إضافية للاستثمارات لتشجيع جلب رؤوس الأموال خاصة الأجنبية منها (ب).

أ- تحسين المناخ الاستثماري بالجزائر

لتحسين المناخ الاستثماري في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينبغي القيام بإجراء إصلاحات على جميع المستويات والتي من أهمها:
الإصلاحات على المستوى الإداري والسياسي:

- ضرورة رسم صورة جديدة عن الجزائر في المجالين الأمني والاقتصادي.
- ضرورة امتلاك السلطات العمومية لإرادة سياسية قوية للنهوض بهذا القطاع مثل ما هو الحال عليه في بلدان مجاورة لنا.
- المحافظة على الاستقرار السياسي وهو العامل الأول الذي يراعيه المستثمر عند اتخاذ قراره.
- مكافحة الفساد الإداري والبيروقراطية بتخفيف الإجراءات على المستثمرين وتسهيل وصولهم وحصولهم على الخدمة.¹
- العمل على استقرار قوانين الاستثمار والقيود المفروضة على رأس المال المستثمر المحلي أو الأجنبي، وعلى تحويل الأرباح بالنسبة لهذا الأخير بوجود " تشريع وتنظيم " واضح يحكم هياكل وعلاقات العناصر المختلفة التي تنشط ضمن القطاع.²
- الإصلاحات على المستوى الاقتصادي والمالي:
- تعزيز مكانة وموقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني كبديل لقطاع المحروقات توسيع وتطوير البنية التحتية بمختلف أنواعها.

1 - بن لكحل نوال/الأغا تغريد، السياحة في الجزائر مقوماتها ومعوقاتهما، ورقة بحثية، الملتقى الدولي الثاني بعنوان: الاستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014، المركز الجامعي بتيبازة، ص 16

2 - سعدون بوكبوس، دور القطاع السياحي في تنمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد الثالث 2004، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ص 111

- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي بحيث لا يكون عرضة للانهايار أمام الأزمات الاقتصادية، فالاستقرار الاقتصادي يعد عاملا مهما في استقطاب الاستثمارات الأجنبية لذا يتوجب على الحكومة العمل على مستويات مقبولة للتضخم ولقيمة الدينار الجزائري.
- تطوير المنظومة المعلوماتية الاقتصادية عن طريق إنشاء قاعدة معلومات اقتصادية ومعطيات إحصائية.
- تنشيط وتفعيل التسويق من خلال الدعاية والإعلان لما له من دور هام في جذب المستهلك نحو المنتج المروج له.
- تشجيع البنوك على منح القروض الموجهة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق صيغ تمويلية أكثر نجاعة، كاستحداث نظام تصنيف الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي والفلاحي كونهما قطاعين هامين في الاقتصاد الوطني وإيجاد قاعدة للشراكة الوطنية بين القطاع العام والقطاع الخاص بما يسهم في تمويل المشاريع الاستثمارية
- استحداث أسواق جهوية خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يبقى سوق الأوراق المالية بورصة الجزائر مفتوحة للمؤسسات الكبرى ذات القيمة المعتبرة بالنسبة للاقتصاد.
- إيجاد حلول سريعة ومدروسة لمشكلة العقار السياحي في الجزائر
- الإصلاحات على المستوى الاجتماعي والثقافي:
- يجب على القائمين على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الاعتناء بعامل آخر لا يقل أهمية عن لعوامل السابقة والذي يتمثل في رفع المستوى الاجتماعي والثقافي للمجتمع من خلال:
- العمل على رفع درجة الوعي لدى المجتمع وبعث فيه روح المقاولاتية عن طريق المؤسسات التعليمية وفي مقدمتها الجامعة.
- العمل على ترقية جودة المنتج وتعزيزه عن طريق توفير العمالة المؤهلة و المدربة لأداء خدمات ذات جودة عالية وبنوعية ترقى للمقاييس الدولية، وهذا لا يتأتى إلا بإنشاء معاهد وكليات متخصصة في هذا المجال.

- القيام بنشاطات توعية وتحسيسية تهدف إلى تشجيع وغرس ثقافة المقاولاتية لدى المواطن بإشراك وحث جمعيات المجتمع المدني على المساهمة في ذلك.
- الاعتناء بالصناعات التقليدية وبالحرفين والفنيين ومرافقتهم في تسويق منتجاتهم والتي تعبر عن التراث.

ب- تقديم ضمانات وتحفيزات إضافية لجلب للاستثمارات

يتوجب على الدولة الجزائرية لتطوير المؤسسات الاقتصادية وجلب الاستثمارات الأجنبية في شتى القطاعات القيام بتحسين التحفيزات الممنوحة للمستثمرين (1) بالإضافة إلى تقديم الضمانات اللازمة للاستثمار الأجنبي خاصة فيما يتعلق بالثبات التشريعي (2).

1- العمل على تحسين التحفيزات الممنوحة للمستثمر

الإعفاء الضريبي هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل إلزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة¹، وذلك حسب نوع النشاط وأهميته وموقعه الجغرافي، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل، وتتراوح مدة الإعفاء بين سنتين (2) إلى عشرة (10) سنوات وقد تصل إلى 20 سنة في بعض الدول.

إن النشاطات الاستثمارية تخضع في إطار النظام الجبائي الجزائري للضريبة مثل باقي الاستثمارات الأخرى، إلا أنه نظرا لأهمية ومميزات هذه النشاطات السياحية في التنمية المستدامة، لكونها مسجلة ضمن البرامج التي تعتبرها الدولة ذات أولوية، تم منح المستثمرين عدة امتيازات وجباية مخففة.

ومع ذلك تعد الحوافز الضريبية في الجزائر ضعيفة مقارنة مع دول أخرى، مما اثر على دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لم يبلغ هدفه ويأتي بثماره في الجزائر، ولتوضيح ذلك قمنا بإجراء مقارنة بسيطة بين بعض الدول العربية خصوصا على الجزائر وتونس وذلك كما سيأتي:

- الإعفاءات الضريبية (الدخل والإرباح)

1 - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

ط2، 2005، ص 173

تمنح جميع الدول العربية إعفاء من الضريبة على الدخل والضريبة على أرباح الشركات، إلا أن هذا الإعفاء تتفاوت مدته ومقداره من دولة إلى أخرى، حيث نجد أن الدولة المصرية مثلا تمنح إعفاء على ضريبة الدخل يصل إلى عشرين سنة، أما في تونس فتتمتع مجموعة كبيرة من المشاريع لإعفاء لمدة عشرة سنوات وبعد انتهاء هذه المدة يستفيد المستثمر من نسبة تخفيض تقدر ب 50 % لمدة غير محدودة، وبالرجوع للنظام الضريبي الجزائري نجده يمنح المستثمر إعفاء من ضرائب الدخل والأرباح لمدة عشرة سنوات من النشاط الفعلي فقط وبالتالي النظام الضريبي التونسي أفضل من النظام الضريبي الجزائري.

- الرسوم الجمركية

الغالبية من قوانين الاستثمار العربية أعفت المستثمرين من دفع الرسوم الجمركية على التجهيزات والمعدات التي تدخل في تنفيذ الاستثمار ومثال على ذلك قانون الاستثمار الليبي الذي يعفي كل الآلات والسلع اللازمة لتحقيق المشروع الاستثماري من جميع الرسوم والضرائب الجمركية.

أما قانون الاستثمار المصري فيعفي السلع التجهيزية والمعدات و المعدات اللازمة لتنفيذ الاستثمار من كل الرسوم والضرائب الجمركية وذلك بنسبة 95 %.

وفي القانون التونسي يكون الإعفاء من الرسوم الجمركية لكافة القطاعات فيما يخص المواد غير المصنوعة محليا وهذا من اجل حماية المنتج التونسي، وفي القانون الجزائري تطبق النسبة المخفضة في مجال الرسوم الجمركية، وفي هذه النقطة ايضا يتضح أن الجزائر هي الأضعف من حيث الحوافز الجمركية.

- الرسم على القيمة المضافة

في الجزائر يتم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة. أما في تونس يتم توقيف العمل بضريبة القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محليا.

- نظام الاهتلاك

بالنسبة لحافز تطبيق نظام الاهتلاك فكلما القانونين الجزائري والتونسي يطبقانه ، مع أفضلية للقانون التونسي الذي يعمل بنظام الاهتلاك المتناقص وما يتميز به من امتيازات ضريبية حيث يمكن المستثمر من دفع ضرائب أخف خاصة في السنوات الأولى من نشاطه وهذا نتيجة الحجم الكبير لأقساط الاهتلاك حسب النظام المتناقص.

- ترحيل الخسائر وحقوق التسجيل

بالنسبة لحافز السماح بترحيل الخسائر نجده مطبق في الجزائر وغير مطبق في تونس أما بالنسبة لحقوق التسجيل ففي تونس يُعفى المستثمر من رسوم التسجيل والطابع الجبائي عقود الإحالة بمقابل بين غير المقيمين للمساكن السياحية المنجزة في نطاق مشاريع سياحية والتي وقع اقتناؤها بعملة أجنبية قابلة للتحويل، أما في الجزائر فيتم تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2 %.

الملاحظ من خلال هذه المقارنة البسيطة أن الحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة التونسية أفضل من الحوافز الضريبية الممنوحة في الجزائر

2- العمل على ثبات الضمانات الممنوحة للاستثمار

هناك العديد من الضمانات تمنها الدول المستضيفة للاستثمار لكسب ثقة المستثمرين وبالتالي استقطاب اكبر عدد ممكن من المشاريع ورؤوس الأموال، ويمكن تلخيص أهم الضمانات الممنوحة للاستثمار خاصة منه الأجنبي في النقاط التالية:

- احترام حقوق المستثمر التي اكتسبها وفقا لقانون استثمار سابق.
- عدم جواز تأميم الاستثمار أو وضع اليد عليه إلا بقانون أو عن طريق القضاء.
- حق المستثمر في تحويل رأس المال والأرباح بالنسب المتفق عليها.
- حل المنازعات التي تطرأ بين المستثمر والدولة المضيفة حسب ما هو متوافق عليه في العقد سواء عن طريق التحكيم التجاري الدولي كما يفضلته الكثير من المستثمرين أو عن طريق القضاء الوطني.

الخاتمة:

أظهرت هذه الورقة البحثية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تواجه صعوبات كثيرة من حيث التمويل والتوجيه والمهارة الفنية و التكوين، إضافة إلى مشاكل البيروقراطية الإدارية بالرغم من المجهودات المبذولة من الدولة بهدف ترقية وتنمية هذا القطاع في الجزائر حيث تم إنشاء وزارة خاصة تهتم بشؤون هذه المؤسسات، بالإضافة

إلى وضع العديد من القوانين التي تهدف تطوير وتنمية القطاع، إلا أن هذه المجهودات تبقى غير كافية، حقيقة تعكسها المؤشرات التي جاءت بها تقارير ممارسة أنشطة الأعمال حيث احتلت الجزائر مراتب متأخرة مقارنة بدول الجوار في الأخير فإن الصعوبات والمشاكل الحالية والتطورات الاقتصادية والسياسية تحتم على أصحاب القرار إعادة النظر في السياسة المنتهجة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وجعلها من بين البدائل الأساسية لقطاع المحروقات.